

الماهية . وكذلك في حال الأشدية¹ .

قال المفسر : وجزء الماهية لا يقبل الزائد ولا الناقص ، لأنه إذا تزايد ذلك الجزء :

فإن كانت الماهية من حيث هي بحالها لم تتغير ، فتلك الزيادة ليست في جزء الماهية ، بل تكون حشواً ؛ وإن كانت الماهية من حيث هي هي - وقد تغيرت² - فذلك كون مستأنف .

وكذلك القول في النقيصة :

إن بقيت الماهية ، فذلك الجزء الذاهب ليس بمعتبر في حصولها وتحققها من حيث هي هي . وإن لم تبق ، كان ذلك عدماً للماهية . وعلى كلا التقديرين ، لا يكون الجزء في ذاته قابلاً للأشدية والأضعفية ، بل يكون عن ذات الجزء .

الجنس والفصل وجوديان لا عديان

قال المصنف : «ولا يجوز أن يكون الجنس أو الفصل³ علمياً ، إذ⁴ العلم لا يجوز⁵ أن يكون جزءاً من الوجود»⁶ .

قال المفسر : لما ثبت أن الجنس جزء من الماهية ، وكذلك الفصل ؛ والماهية عبارة عن حقيقة موجودة ، لم يجوز أن يكون أحدهما علمياً ، لأنَّ المعدوم لا يكون جزءاً من الوجود .

1 هذه الجملة الأخيرة ساقطة من (ل) و(أ) . راجع المتن : (ل) : 1ظ ، (أ) : 1ظ .

2 الأصل : قد .

3 كذا في (أ) و(ل) ؛ وفي الأصل : ولا فصل .

4 الأصل : إذا .

5 كذا في الأصل ؛ وفي (أ) و(ل) : لا يصلح .

6 راجع : (أ) : 1ظ ، (ل) : 1ظ .